بمشاركة سورية دورة استثنائية لجمعية الصحة العالمية في جنيف

الغباش: وصول المواد الصحية الأساسية يتطلب الامتناع عن سن تدابير اقتصادية انفرادية

الوطن

أكد وزير الصحة الدكتور حسن الغباش أن الوصول إلى عالم أكثر أماناً يتطلب أدوات أقوى للكشف عن الأوبئة والاستجابة لها بسرعة وتمويلها بشكل مستدام، لافتاً إلى أن انتشار فيروس كورونا قدم دليلاً على أن الصحة ليست نتيجة ثانوية للتطور بل هي عنصر أساسي للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

الغباش قال خلال كلمة افتراضية في جلسة أمس من الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة العالمية المنعقدة في جنيف بمشاركة سورية: إن العام ونصف العام الماضيين أظهرا أن ظهور الجائحة وتداعياتها جعلت العالم من دون أي استعداد للمستقبل فالأدوات الحالية غير فعالة وهناك فجوات كثيرة في الاستعداد والاستجابة أبرزت حاجة الدول الأعضاء إلى زيادة تعزيز عمل منظمة الصحة العالمية في حالات الطوارئ الصحية.

وشدد الغباش على أهمية تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لإزالة جميع العقبات التي حالت من دون وصول المواد الصحية الأساسية الأمر الذي يتطلب الامتناع عن سن تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية وتطبيقها بما يتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأوضح أن فكرة إنشاء اتفاقية للتأهب للأوبئة والاستجابة لها ستوفر إطاراً شاملاً للتعاون العالمي وتضع القواعد من أجل استجابة أكثر تماسكاً وتنسيقاً في المستقبل، مؤكداً ضرورة ممارسة أقصى درجات الشفافية في مناقشة التوصيات بشكل مستفيض يعكس مواقف جميع الدول ومتطلباتها وفق أوضاعها التنموية.

وتعد هذه المرة الثانية فقط في التاريخ التي يتم فيها عقد دورة استثنائية لجمعية الصحة العالمية ويتم عقدها عادة في أيار.

وتنظر الجمعية العالمية في هذه الدورة التي تستمر ثلاثة أيام فوائد وضع اتفاق أو صك دولي آخر لمنظمة الصحة العالمية بشأن التأهب والاستجابة للجوائح بهدف إنشاء عملية حكومية دولية لصياغة مثل هذه الاتفاقيات والتفاوض بشأنها مع مراعاة تقرير الفريق العامل المعني بتعزيز استعداد منظمة الصحة العالمية للطوارئ الصحية والاستجابة لها.

محافظ الريف لمدير مؤسسة المياه: «بدنا نشرب» ويطالب مدير الكهرباء بـ«عدالة التقنين»

جمران: نعمل على حل مشكلة النقل وستفاجؤون خلال الفترة القادمة بأن صاحب السرفيس هو من يبحث عن الراكب

عبد المنعم مسعود

طغت مشاكل الكهرباء والمياه والنقل على اجتماعات اليوم الثالث لمجلس محافظة ريف دمشق الذي عقد أمس حيث أكد أعضاؤه الممثلون لكل من الرحبية والضمير ومناطق أخرى عدم العدالة في توزيع مياه الشرب بين الريف والمدينة ملقين باللائمة على إدارة المؤسسة العامة لمياه الشرب في دمشق وريفها ومكررين مطلبهم القديم الجديد بوجوب إحداث مؤسسة خاصة بريف دمشق تعنى بتخديم الريف.

بدوره نفى مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب بدمشق وريفها سامر الهاشمي الاتهام موضحاً أنه صحيح اين دمشق لكن معاونه من ريف دمشق، مؤكداً عدم وجود أي تحيز في تخديم المدينة على حساب الريف، وموضحاً أن أغلب عمليات التحصيل المالي للمؤسسة هي من مدينة دمشق، ما استدعى تدخل محافظ الريف معتز أبو النصر جمران بالقول بأنه يجب على المؤسسة أن تضع أولاً شبكة مياه في ريف دمشق وأن تصل المياه من خلال هذه الشبكة للمستهلكين وبعدها تضع المؤسسة عدادات وتأخذ مستحقاتها وهذا ما يطالب به المستهلك في ريف دمشق، مؤكداً أمام أعضاء المجلس أن هناك نقصاً في وصول مياه الشرب للمواطنين.

مدير مؤسسة المياه أوضح أنه إضافة للموازنة الجارية هناك الموازنة الاستثمارية والموازنة الخاصة بالمنظمات وبلغت حوالي ١٦ مليارا ذهبت ٨٠بالمئة من أموالها لريف دمشق واستدعى ذلك من المحافظ القول «بدنا نشرب».

وقال مدير المياه: إن عمليات تزويد الريف من نبع الفيجة مستمرة سواء لحرستا أم عربين وداريا والمعضمية وجديدة عرطوز وصحنايا والكسوة، واستدعى ذلك تعقيباً من محافظ الريف بالقول إن كل ذلك لا يتجاوز ١٥بالمئة من الريف.

وأعاد مدير مؤسسة مياه الشرب التأكيد أن الجزء الأكبر من الموازنة الاستثمارية والجارية وأغلب حصة المنظمات يتم صرفها على مشاريع المياه لكن المطلوب كبير، معترفاً بأن مدينة الرحبية تأتي في الدرجة الأولى في المعاناة تليها مدينة الضمير، موضحاً أن تكلفة مشروع الآبار في الضمير تتجاوز مليارين وأربعمئة مليون ليرة.

وكان عضو المجلس عن مدينة الضمير قد بيّن للمجلس أن تكلفة صهريج المياه في المدينة تجاوزت ٢٥ ألف ليرة وبيّن عضو المجلس عن مدينة الرحبية أن المياه تصل إلى المدينة عن طريق الشبكة كل ٢٦ يوماً.

وبالعودة لحديث المحافظ عن مياه الشرب فقد قرر تشكيل غرفة عمليات يكون فيها عضو من المحافظة والكهرباء والمياه وتتابع بشكل يومي عمليات تزويد المناطق بالمياه وأن تكون هذه المتابعة معلنة للجمهور في ريف دمشق عبر صفحة المحافظة على «السوشال ميديا» من أجل انتظام عمليات تزويد المناطق بالمياه وإبلاغه بشكل يومي بأي عوائق.

بدوره أوضح مدير كهرباء الريف بسام المصري في عرضه لواقع الكهرباء أمام المجلس والمحافظ أنه تم تنفيذ كامل الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢١ وذلك بمبلغ وصل إلى مليار وأربعة وتسعين مليون ليرة، مبيناً أنهم كمؤسسة طلبوا تخصيصهم موضحاً أن هذه هي الحاجة، وقال: لكن قد لا نحصل إلا على أربعة مليارات.

حديث المحافظ مع مدير مؤسسة مياه الشرب عاد وتكرر مع مدير شركة كهرباء ريف دمشق بسام المصري مطالباً بتطبيق العدالة في التقنين بين المواطنين ومؤكداً على النتائج التي ستنعكس على المستهلك خلال هذا الشهر قائلاً: «أنا أقبل أن تكون الكهرباء لنفترض ١٢ ساعة قطع وساعة وصل لكن على شرط عدالة التقنين وأن تأتي الكهرباء خلال هذه الساعة وأن يعرف المستهلك أنها ستأتي».

وكان رد مدير شركة الكهرباء بأن الكمية المتاحة يتم توزيعها.

وعاد المحافظ للقول: «ما أريد الوصول إليه عدالة في التقنين بين المواطنين» مشيراً إلى احتمال وجود استجرار غير مشروع للتيار الكهربائي على الخطوط المعفاة من التقنين فالخط المعفى هو «خط زائد محولة» فكيف توجد أكثر من محولة على خط واحد مطالباً بإعادة تقييم كل الخطوط المعفاة من التقنين خلال أسبوع.

وبيّن محافظ الريف في تعقيبه على موضوع النقل أنه يعمل على حل مشكلة النقل في المحافظة واعداً أعضاء المجلس بأنهم سيتفاجؤون خلال الفترة القادمة بما يتم العمل عليه بحيث يصبح صاحب السرفيس هو من يبحث عن الراكب مؤكداً أن كلمة «خطي» لن تكون موجودة في آلية التعامل القادمة فكل من لن يلتزم من أصحاب الآليات العاملة على خطوط نقل الركاب ستسحب بطاقته.

بمشاركة سورية الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية تبدأ اليوم دورتها الـ٢٤ في مدريد

وزير السياحة: ٢٠٢١ شهد تنشيطاً للعلاقات السياحية مع دول الجوار وننتظر الأكثر على صعيد السياحة الثقافية في ٢٠٢٢

فادي بك الشريف

تبدأ اليوم الأربعاء أعمال الدورة الـ٢٤ للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في العاصمة الإسبانية مدريد، بمشاركة وفود من ١٥٩ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة من بينها وفد وزارة السياحة في الجمهورية العربية السورية برئاسة وزير السياحة المهندس محمد رامي مرتيني على أن تستمر حتى الـ٣ من كانون الأول الجاري.

هذا ويتضمن جدول أعمال الدورة اجتماعات للجان «السياحة والاستدامة» و«السياحة والتنافسية» و«السياحة والتعليم عبر الإنترنت».

وأكد وزير السياحة لـ«الوطن» أهمية المشاركة السورية، لافتاً إلى الإجراءات التي عملت عليها الوزارة ضمن خطة لترميم وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة من الحرب الإرهابية على سورية، وذلك بعد أن عاد الأمن والاستقرار إلى البلاد.

وأشار الوزير مرتيني إلى عودة العديد من المنشآت إلى العمل مجدداً، وعودة الحياة للكثير من الأماكن التاريخية في المحافظات والأسواق الأثرية التي كان يرتادها الأوروبيون وذلك بعد تحرير الجيش العربي السوري لمعظم المدن السورية، مع استمرار عمل الوزارة لإعادة الألق إليها كجزء من تعافي القطاع السياحي في سورية.

وزير السياحة السوري محمد رامي مرتيني خلال حضوره الجلسة العامة للأعضاء المنتسبين في منظمة السياحة العالمية بمدريد

وعلى هامش حضوره أعمال الدورة، صرح وزير السياحة بالعمل على تعليم وتدريب جيل الشباب لتخريج كوادر كفؤة للعمل في السوق السياحي.

واستعرض وزير السياحة خلال لقائه أمس مع الإذاعة الإسبانية الرسمية ضمن مشاركته في الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في مدريد أهم الإجراءات التي اتخذها الفريق الحكومي ووزارة السياحة للسماح باستعادة القدوم السياحي إلى سورية مع الالتزام بإجراءات البروتوكول الصحي المعتمد للحد من انتشار فيروس كورونا، مشيراً إلى التفاؤل بعودة المجموعات السياحية التي شهدها عام ٢٠٢١ وتنشيط العلاقات السياحية مع دول الجوار، وما ينتظره عام ٢٠٢٢ من عودة السياحة الثقافية كأحد أهم المجالات في قطاع السياحة السوري.

كما انعقدت أمس الجلسة العامة للأعضاء المنتسبين في منظمة السياحة العالمية بمدريد العاصمة الإسبانية وعددهم /٥٠٠/ مشارك بحضور وزير السياحة وعدد من الدول الأعضاء، وذلك على هامش أعمال منظمة السياحة العالمية.

وتم خلال الجلسة بحث المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص بما يسهم في انتعاش النمو السياحي وتشجيع التفاعل والتواصل والابتكارات والمعرفة الريادية.

الوزير مرتيني خلال مؤتمر صحفي انعقد الأربعاء الماضي في وزارة الإعلام، تطرق للمشاركة السورية في مدريد، ذاكرا بالقول: نحن أمام جولة جديدة من كسر العقوبات الظالمة.

وتطرق الوزير إلى واقع الاستثمار السياحي والسياحة الشعبية والتعليم السياحي والفندقي إضافة إلى أرباح الفنادق وأعداد القدوم السياحي خلال ٢٠٢١ وخطة القطاع ٢٠١٩ – ٢٠٣٠، متوقعاً أن يكون عام ٢٠٢٢ أفضل عام سياحي بعد سنوات الحرب حيث كانت هناك بوادر مشجعة لعودة المجموعات السياحية عام ٢٠١٩ لكنها توقفت بسبب تداعيات وباء كورونا.

وأكد أن الوزارة اعتمدت خطة لـ١٠ سنوات قادمة بهدف تطوير القطاع السياحي وسيتركز الاهتمام على السياحة الشعبية وعودة السياحة الثقافية، مشيراً إلى وجود عشرات الطلبات من الدول الأوروبية لزيارة سورية على طاولة الوزارة.

وقال: أنجزت الوزارة خطة القطاع السياحي ٢٠١٩-٢٠٣٠ والتي تهدف لإعادة قطاع السياحة ليكون قطاعاً تنموياً ومساهماً رئيساً في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، ابتداءً من تطبيق خطوات وتدابير محددة تؤدي إلى ضخ بعض المداخيل الوطنية والصديقة، والتوسّع تدريجياً في ذلك وصولاً إلى استعادة قطاع السياحة لدوره كصناعة إستراتيجية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العائدات المالية المباشرة وغير المباشرة وتوليد فرص العمالة وتعزيز الصورة الحضارية لسورية واستعادة بلدنا لموقعه كمقصد رئيس في خارطة السياحة الإقليمية والعالمية.

الحل بالحصادة المائية.. والحصّادة تحتاج إلى مناقصة.. والمناقصة..

زهرة النيل السامة تتمدد في حماة والغاب.. وزراعة حماة: المكافحة غير مجدية!

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّنت رئيسة دائرة الوقاية النباتية بمديرية زراعة حماة رشا العلي لـ«الوطن»، أن زهرة النيل السامة التي ظهرت مؤخراً في نهر العاصي بمدينة حماة، قد تمت مكافحتها وأزيلت من قرب جامع أبي الفداء ومن خط حماة إلى كازو، مشيرة إلى أن اجتماعاً عقد بالمحافظة مؤخراً برئاسة المحافظ، لوضع خطة عمل لمكافحة هذه الزهرة.

وقالت: لقد طالبنا بحصادة مائية لمكافحة هذه الزهرة التي تتمدد، وقد أعلنت وزارة الزراعة مناقصة لتأمينها محلياً أو استيراداً، مبينة أن مكافحة هذه الزهرة بالطرق المتبعة حالياً الميكانيكية أو الكيماوية غير مجدية اقتصادياً، إذ يتم تعزيل البؤر التي تستشري فيها هذه الزهرة بالبواكر والزوارق، التي تحتاج إلى نفقات محروقات عالية.

وذكرت العلي أن البؤرة الرئيسية التي تنتشر فيها الزهرة، هي سد محردة، وقد تم في شهري شباط وآذار الماضيين تعزيل نحو هكتار فقط.

أما في منطقة الغاب حيث الانتشار الأوسع لهذه الزهرة السامة بالمسطحات والمصارف المائية، بيّن المدير العام للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، أوفى وسوف أنه تم في هذا الشهر تعزيل نحو ٣٠٠ كم من مصارف الري من زهرة النيل في قطاع سهل الغاب، من شبكات المصارف المائية الحقلية في أقسام ودوائر عين الكروم وشطحة والجيد وقلعة المضيق ومحردة وسلحب، إضافة لتعزيل ٢٥ حفرة سقاية.

وأوضح أن الهيئة عزلت كذلك نحو ١٠ كم من زهرة النيل، في القطاع الذي يقع تحت إدارة مديرية الموارد المائية في حماة، وهي من بلدة التريمسة حتى بلدة العشارنة.

وبيّنت العلي أن الزهرة من النباتات المائية المعمرة الطافية، التي تستوطن التجمعات المائية الجارية منها والراكدة. وأن مجموعها الخضري ينمو بشكل كثيف كتجمعات من النموات الخضرية التي تغطي المساحات المائية بشكل تام في حال الإصابة الشديدة.

وأوضحت أن الزهرة سُجّلتْ في سورية عام ٢٠٠٥ في منطقة الغاب في مصارف قلعة المضيق، وكانت تغطي المصرف بشكل كامل. وفي محافظة طرطوس عام ٢٠٠٨، وتطورت الإصابة لتشمل النهر الكبير الشمالي ونهر العروس ونهر الأبرش.

وعن معدل انتشارها كشفت المهندسة العلي، أنه قد يصل معدل انتشار الزهرة الواحدة، على مساحة تقدر بنحو ٢٥٠٠ م٢ في الموسم الواحد كما في مصر مثلاً، ما يشكل خطورة بالغة على الوضع البيئي في المياه.

وعن أضرارها قالت: تسبب حاجزاً من البقايا المائية يعوق حركة جريان الماء في الأنهار وأقنية الري والصرف، وتصبح موطناً خصباً لتكاثر الذباب والبعوض والحشرات الأخرى التي تهاجم الإنسان والحيوان. وتستهلك كمية كبيرة من الأوكسجين المنحل في الماء ما يؤثر في حياة الحيوانات المائية. وتحجب أشعة الشمس والضوء وتمنعها من الوصول إلى النباتات الأولية والأحياء الأخرى، ما يعني توقف دورة الحياة لهذه الكائنات. ويزداد فقدان الماء عن طريق النتح وخاصةً عند ارتفاع درجات الحرارة في الصيف ويفوق معدل الفقد معدل كل الكائنات المائية حيث يفقد النبات الواحد نحو ليتر واحد يومياً. كما تسبب ضغطاً كبيراً على الجسور العائمة المنصوبة على الأنهار، ما يؤدي إلى إزاحتها كما حدث في العراق.

وفي المكافحة الحيوية تعد «سوسة زهرة النيل» من أهم الأعداء الحيوية المستخدمة لمكافحة الآفة عالمياً. وتم استيراد ١٠٠٠ حشرة من العدو الحيوي من مصر وأطلقت في سد محردة بتاريخ ٢٠١١/٧/١١، وقد لوحظ الانتشار الكبير للعدو الحيوي على زهرة النيل بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٠، وشوهدت أعراض الإصابة بالعدو الحيوي التي تسببت بانخفاض في طول النبات من ١٥٠سم قبل الإطلاق إلى ٥٠ سم بعد الإطلاق إضافة لتآكل الأوراق وصغر حجمها، ومهاجمة العدو الحيوي لقواعد الساق والأوراق والانتفاخات الموجودة أسفل الأوراق.

وأضافت العلي: تتم تربية وإكثار العدو الحيوي في مخابر وزارة الزراعة في حماة وطرطوس، ليتم إطلاقها في المواعيد المناسبة، وذلك في بداية نيسان وأيار، حيث يكون التعزيل الميكانيكي في هذا الوقت مكلفاً وغير مجد.

هل تتجه القنيطرة لزراعة الرز والزعفران؟

البحوث الزراعية: نجاح لافت للتجارب وهناك جدوى اقتصادية

القنيطرة - خالد خالد

بينت رئيسة مركز البحوث الزراعية بالقنيطرة حنان عثمان نجاح تجربة زراعة الرز الهوائي في حقول المركز بشكل لافت، منوهة بزراعة أربعة أصناف، حيث لوحظ وجود صنفين تميز نجاحهما بشكل كبير وذوا جدوى اقتصادية كبيرة لملائمتهما طبيعة ومناخ وتربة المحافظة.

وأشارت إلى تجارب الرز الهوائي حيث أعطى فيها صنف زاهد ٢ كمية مقدارها ١٨٤ كيلو بالدونم الواحد، في حين أعطى صنف زاهد ٤ كمية مقدارها ٢٠٠ – ٢٢٠ كيلو غراماً بالدونم الواحد، مضيفة: وبالمقارنة بين محصول القمح المنتج هذا الموسم مع تجارب زراعة الرز الهوائي لوحظ أن الإنتاجية أكبر في الرز، علماً أن الدونم الواحد المزروع بالقمح البعل أعطى ٥٠ كيلو والمروي أعطى ١٠٠ – ١٥٠ كيلوغراماً؟!

وأوضحت رئيسة مركز البحوث أن الاحتياجات المائية لمحصولي القمح والرز الهوائي متقاربة جداً ولكن الغلة والمردودية أكبر لمحصول الرز، مع ملاحظة أن محصول الرز لا يزرع بعلاً، أما بالنسبة لمادة السماد فهي أيضاً الكمية نفسها التي تعطى لمحصول القمح ولكن يتطلب أن تكون التربة طينية ثقيلة وزراعة الرز تتم بالشهر الخامس ويحتاج إلى ١٢٠ يوماً حتى ينضج بشكل كامل وتصبح السنابل مصفرة بشكل كامل، مضيفة: إن مادة الرز بعد الحصاد تحتاج إلى تقشير وتبييض والآلات التي تقوم بذلك متوافرة في الهيئة العامة للبحوث الزراعية.

ولفتت عثمان إلى إمكانية القيام بإجراء تشتيل بين المناطق ذات الكثافة الكبيرة والمناطق الخفيفة في حال ظهور فراغات أو عدم إنبات بعض المساحات.

أما المحصول الأهم والذي يقوم مركز بحوث الزراعة في القنيطرة بتجارب على زراعته فهو الزعفران (الذهب الأحمر) حيث أكدت رئيسة المركز زراعة ٣٠٠ كورمة وبمساحة ١٠٠ م٢ وكانت النتائج ممتازة، مبينة أن المركز سيحافظ على الكورمات بزيادة أعدادها حيث كل كورمة واحدة تعطي ٤-٥ كورمات وسيتم تدريب المهندسين الزراعيين والفنيين على كيفية زراعة هذه المادة من خلال إقامة يوم حقلي وبإشراف الهيئة.

ونوهت عثمان بنجاح تجربة زراعة فول الصويا، بعد أن تمت زراعة ثلاثة أصناف في النصف الأخير من شهر أيار الماضي وكانت النتائج مميزة وتم جني كمية ١٠٠ كيلو من مساحة ٦٠٠ م٢ ومدة الإنتاج تستغرق ١٢٠ يوماً فقط، وكذلك نجحت تجربة زراعة السمسم حيث أعطى الغرام الواحد كيلو من السمسم وتمت زراعة ٣٦ م٢ على خمسة خطوط وأعطت مردودية كبيرة.